# مجتمع

## ثلث البالغين يعانون الخمول البدني

**حذّرت منظمة الصحة العالمية، في دراسة، من أنّ نحو ثلث البالغين في العالم، وهو رقم آخذ في الارتفاع، لا يمارسون نشاطاً بدنياً كافياً، الأمر الذي يهدّد صحتهم البدنية وكذلك النفسية. والدراسة التي نشرتها مجلة «ذا لانسيت غلوبل هيلث» العلمية أمس الأربعاء، تُعَدّ الأوسع من نوعها حتى يومنا. وقد أكدت المنظمة أنّ الخمول البدني يمثّل تهديداً صامتاً للصحة العالمية، وأسفت لكون العالم لا يتحرّك في الاتجاه الصحيح خلافاً لما كان يؤمل، فيما عدّت هذه المجلة نتائج الدراسة بمثابة «جرس إنذار».** (فرانس برس)

## بريطانيا: معتقل بسبب استهداف مشرعين برسائل

**قالت الشرطة البريطانية، أمس الأربعاء، إنها ألقت القبض على رجل لصلته بعملية استهدفت سياسيين بريطانيين وصحافيين يعملون في البرلمان برسائل غير مرغوب بها ومغازلة. وقالت شرطة العاصمة لندن في بيان: «تم إلقاء القبض على رجل للاشتباه في قيامه بأعمال تحرش وارتكاب جرائم بموجب قانون السلامة عبر الإنترنت. تم احتجازه وما زال محتجزاً». واستقال أحد المشرعين من حزب المحافظين الحاكم في إبريل/ نيسان الماضي بعدما اعترف بأنه رد على الرسائل بصور حميمية ثم سلم أرقام هواتف زملائه.** (رويترز)

# مرضى السرطان ضحايا حرب السودان

تكثر الأزمات في السودان وسط الحرب المتواصلة منذ منتصف إبريل/ نيسان 2023، فتبرز من بينها أزمة إنسانية عميقة تطاول القطاع الصحي في البلاد. وتطاول هذه الأزمة خصوصاً المصابين بأمراض مزمنة ومستعصية، من بينهم مرضى السرطان. وبعد ستّة أشهر فقط من الحرب، في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، نشر أطباء سودانيون مقالاً في صحيفة «إي كانسر» البريطانية المتخصّصة، حذّروا في خلاله من أنّ «محدودية الوصول إلى خدمات علاج الأورام في خلال الحرب الحالية تعرّض حياة أكثر من 40 ألف مريض سوداني مصاب بالسرطان للخطر». وأوضحوا أنّ «التكاليف المرتبطة بالعلاج الإشعاعي والنقل والسكن تجعلها غير متاحة لكثيرين، الأمر الذي يجبرهم على مواجهة الموت في المستقبل إذ لا يحظون برعاية كافية». وأشار الأطباء إلى أنّ الحرب عطّلت سلاسل التوريد وتوفير المسكّنات، الأمر الذي يدفع المرضى إلى «تحمّل ألم شديد». ومع إغلاق مركزَي الأورام الكبيرَين في الخرطوم وفي ود مدني أبوابهما، بات مركز الشرق لعلاج الأورام (الصورة) التابع لمستشفى القضارف التعليمي يكتظّ بالمرضى على الرغم من سعته الضئيلة. فهو يضمّ 27 سريراً فقط، قيما «يحتاج إلى 60 سريراً على الأقلّ»، بحسب ما يقول مديره معتصم مرسي لوكالة فرانس برس. ويشير إلى أنّ «في العام الماضي، استقبلنا نحو 900 مريض جديد» مقارنة بنحو «300 أو 400 مريض» في الأعوام التي سبقت. وفي الحرب التي دمّرت إلى حدّ كبير البنية التحتية في البلاد، خرجت 70% من المرافق الصحية السودانية من الخدمة، بحسب بيانات الأمم المتحدة. وقد أوضح المتحدّث باسم منظمة الصحة العالمية كريستيان ليندمير أنّ ما بين 20 إلى 30% من المرافق الصحية فقط ما زالت في الخدمة بالسودان، مضيفاً أنّها «تعمل بالحدّ الأدنى». وتابع أنّ الإمدادات الطبية «لا تلبّي إلا 25% من الاحتياجات» في هذا المجال. يُذكر أنّ المنظمة كانت قد حذّرت، في أواخر مايو/ أيار الماضي، من أنّ «نظام الرعاية الصحية في السودان ينهار، خصوصاً في المناطق التي يصعب الوصول إليها».

**(فرانس برس، العربي الجديد)**

**في مركز الشرف لعلاج الأورام بمدينة القضارف شرقي السودان** (فرانس برس)

# الفساد يطغى على جامعات النظام السوري

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

يُواجه طلاب الجامعات في مناطق سيطرة النظام في سورية سلسلة من التحديات قبل التمكّن من الحصول على الشهادة الجامعية، التي تحولت إلى هاجس يشغل تفكير هؤلاء الطلاب. وأسوأ ما يواجهه الطالب الجامعي الفساد في المنظومة التعليمية والاستغلال، إذ تحول الأمر إلى أزمة يعجز الطلاب عن وضع حد لها كونهم الحلقة الأضعف. فالمدرس الجامعي يملك حصانة تخوّله تحديد مصير الطالب، استناداً إلى ترتيبات محكومة بإدارة الجامعات ونسب النجاح المطلوبة ومدى قرب الطالب وواسطته لدى المدرس.

في جامعة طرطوس، وضع بعض المدرّسين محدّداً واضحاً لنجاح الطلاب، وهو الدروس الخصوصية، كما تقول الطالبة لجين علي. وتوضح لـ«العربي الجديد» أن معظم أساتذة كلية الفنون الجميلة في الجامعة ينتهجون هذا الأسلوب، ويتوجب على الطلاب الذين يريدون الحصول على علامة النجاح الخضوع لدروس خصوصية لدى المدرسين في بيوتهم. تتابع أن «المجموعة تكون مؤلفة من 4 أو 5 طالبات يتوجهن لحضور درس خصوصي لدى الأستاذ الذي يدرس المادة في المنزل بعد الاتفاق على البدل المادي لضمان النجاح فيها. نعرف أن الجامعة تفرض نسبة نجاح على الأستاذ، ومن يحضر الدروس الخصوصية يكون ضمن النسبة الناجحة في الجامعة. المشكلة الثانية أن نسبة النجاح المطلوبة هي 40 في المائة، وحتى إذا كان هناك طلاب أكثر من الناجحين يجرى تجاهلهم وخلق مشاكل لهم والاعتراض على ورقة الامتحانات أو مناقشتها، ما يعني الرسوب في المادة ومواجهة مشاكل مع الأستاذ».

وتحولت الرشوة إلى أمر واقع في الجامعة كما توضح علي، وهناك طلاب وسطاء لدى الأساتذة، أو يتولى عامل البوفيه في الجامعة هذا الدور. وتقول: «نسمي هذا الشخص في الجامعة المفتاح، وهو يكون صلة الوصل بين الطالب والأستاذ للتوصل إلى حل في حال كان راسباً بمادة معينة أو يريد أن يكون من بين الطلاب الناجحين فيها».

بالإضافة إلى الرشوة، هناك مشاكل تتمثل في تأمين السكن ومكان الدراسة للطالب والمصاريف الشهرية الكبيرة، بالإضافة إلى استغلال المدرسين الطالب الجامعي من خلال المقررات الجامعية وملحقاتها. ويوضح الطالب في كلية العلوم مؤيد العيسى، لـ«العربي الجديد»، أن لدى المدرسين الجامعيين مقررات يتوجب على الطالب شراؤها منذ بداية العام الدراسي، وكلفة هذه المقررات على الطالب عالية، وهذا يحدث في اختصاص الفيزياء. يضيف: «لا مشكلة لدي كطالب في شراء الكتاب المقرر، لكن بعد مدة يكون لدى المدرسة ملخص للكتاب يجب شراؤه من مكتبة معينة وبسعر محدد، وهذا استغلال واضح للطالب».

يضيف العيسى: «الوضع سيئ للغاية في جامعة البعث، والطالب الذي يريد التخرج من الجامعة يجب أن تكون لديه واسطة، وخصوصاً في حال رسب في مادة أو غير ذلك. وهناك مشاكل تتعلق بتوفير المصاريف والعمل في الصيف وبعد الجامعة لتأمين المصاريف العالية».

من جهتها، تقول الطالبة هدى حمشو التي تدرس اختصاص الكيمياء في جامعة تشرين، لـ«العربي الجديد»، إن أسئلة الامتحانات لا تراعي التوقيت وغالباً ما تكون بمستوى غير مدروس وغير مناسب للطلاب. وأكثر ما يربك الطلاب في قاعات الإمتحانات هو كثرة المراقبين الذين يشوشون على الطلاب. وتوضح: «يرددون دائماً أنه بقي ربع ساعة على انتهاء الامتحان. بقيت 10 دقائق... 5 دقائق، فيدخلون الطالب في حالة من التوتر».

تتابع: «غرف المطالعة في السكن الجامعي غير مجهزة نهائياً، وكل غرفة تضم 4 أو 5 طالبات والدراسة فيها صعبة. رغم ذلك، فإن الطالبات يتأقلمن مع الأمر. كما أن خدمة الإنترنت غير متوفرة رغم حاجة الطلاب إليها. ولا يمكن للطالب تحمل تكاليف إضافية للحصول على الإنترنت. وفي الوقت الحالي، يحتاج الطالب أكثر من نصف مليون ليرة سورية (35 دولاراً)، علماً أن راتب الموظف قد لا يتجاوز نصف هذا المبلغ».

وكان عميد المعهد العالي لبحوث الليزر في جامعة دمشق يوسف سلمان قد استقال من منصبه بسبب الفساد والضغوط التي تعرض لها، وأوضح في نص استقالته، التي نشرها على «فيسبوك» في أغسطس/ آب 2020، أنه اضطر إلى ذلك بعد ضغوط تعرض لها من أعلى الجهات الإدارية والرقابة الوصائية للموافقة على إعطاء مرتبة شرف لطلاب لا يستحقونها، بالإضافة إلى سرقة وهدرِ مال عام من قِبل مجموعة من الأساتذة».

### تقارير أمنية

يواجه الطلاب، إلى جانب المشكلات المرتبطة بفساد التعليم، مشكلات أمنية في الجامعة، كون أي نشاط غير محسوب قد يسبب لهم الاعتقال من قبل قوات الأمن الموجودة أصلاً في الجامعات. ويشير أحد طلاب جامعة البعث محمود أبو عرب، لـ«العربي الجديد»، إلى أن قريباً له اعتقل بعد شكوى تقرير أمني من أحد الطلاب في الجامعة.

تحقيق

يضطر الغزيون في شمال القطاع إلى تناول ما يتوفّر بين أيديهم من معلبات قد تكون منتهية الصلاحية أو اطعمة فاسدة، ما يزيد من حالات التسمم الغذائي وسط نقص الادوية والمستلزمات الطبية

# غزيون في المستشفيات

## المعلبات والأطعمة الفاسدة تسمّم أهل القطاع

غزة ـ **امجد ياغي**

يومياً، يتوافد غزيون إلى عيادات ومستشفيات جراء إصابتهم بالتسمم الغذائي لتناولهم أطعمة فاسدة أو منتهية الصلاحية، وسط حالة من الجوع غير المسبوق في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وبحسب بيانات وزارة الصحة، أصيب مئات الغزيين خلال الشهرين الأخيرين بالتسمم جراء الغذاء الفاسد في جميع المناطق والمحافظات. وكان أهالي المنطقة الشمالية قد عانوا من المجاعة خلال الأشهر الثلاثة الأولى للحرب، وباتوا يتناولون أغذية مضرة وأعلاف الحيوانات بعد خلطها مع الدقيق. ووصل إلى مستشفى كمال عدوان في منطقة مشروع بيت لاهيا الكثير من المرضى لإصابتهم بالتسمم الغذائي. وتعاني المنطقة جراء المجاعة التي تدفع قد عانوا من المجاعة خلال الأشهر الثلاثة الأولى للحرب، وباتوا يتناولون أغذية مضرة وأعلاف الحيوانات بعد خلطها مع الدقيق. ووصل إلى مستشفى كمال عدوان في منطقة مشروع بيت لاهيا الكثير من المرضى لإصابتهم بالتسمم الغذائي. وتعاني المنطقة جراء المجاعة التي تدفع الأهالي إلى تناول ما يتوفر بين أيديهم من طعام، بما فيها الحشائش. وعلى الرغم من أن البعض يدرك الأضرار الصحية، إلا أنهم يتابعون البحث عما يتوفر من غذاء حتى لا يموت أطفالهم.

دخل ثلاثة من أبناء سامح أبو ستار (42 عاماً) مستشفى كمال عدوان بسبب تناولهم معلّبات كانوا قد حصلوا عليها الشهر الماضي. سأل الطبيب عن تاريخ صلاحية المعلبات التي كانت عبارة عن بازيلاء وحمص مطحون، ليردّ أبو ستار بأنه كان قد حصل على المعلبات قبل بدء العملية العسكرية في رفح، في إطار مساعدات برنامج الأغذية العالمي.

لا يثق الأطباء بما يتناوله سكان المنطقة الشمالية مؤخراً. وفي الوقت نفسه، ما من خيارات أخرى أمام الغزيين. يُعالج الأطباء حالات التسمم والمرضى والجرحى الذين يصلون المستشفيات والعيادات القليلة.

يتابع أبو ستار أن أحد أطفاله شرب مياهاً ملوثة ما أدى إلى معاناته من مشاكل جلدية. ويقول لـ «العربي الجديد»: «أصيب أحد أطفالي بالتسمم الغذائي في مارس/ آذار الماضي، لكنه تعافى بعدما حصل على أدوية ومحلول ملحي». ويشير إلى ارتفاع نسبة التسمم بين الأطفال والمسنين في المنطقة الشمالية، وسط نقص في الأدوية. ينتظر المصابون طويلاً قبل الحصول على محلول ملحي»، يضيف: «شمال القطاع يعاني الجوع والعطش والقتل والدمار والإبادة الجماعية. نخشى الموت بسبب الأمراض التي تنهش عظامنا. نبحث عن أي طعام لأننا لا نريد الموت لأطفالنا جراء سوء التغذية. صرنا نقرأ الفاتحة على أرواحنا قبل تناول الطعام خشية التسمم».

ويشكك غزيون في تاريخ صلاحية المعلبات التي ترسل إلى القطاع، جراء تأخير دخولها عبر المعابر، مع ذلك، ما من بديل أمامهم، كما أن البعض لا يملك المال لشراء الطعام. وتقول مصر وعدد من الدول المانحة إنها أرسلت شاحنات المساعدات إلى قطاع غزة، وتنتظر الشاحنات في معبر كرم أبو سالم ولا يتم إدخالها بصورة سريعة، عدا عن سوء التخزين ما قد يؤدي إلى تلفها. ويشير الغزيون إلى تلف الكثير منها عندما دخلت للقطاع.

مؤخراً، أدخل الجانب الإسرائيلي بضائع إسرائيلية إلى القطاع، وسارع بعض الغزيين الذين يملكون المال إلى شرائها، وتم توزيع اللحوم المجمدة على عدد محدود من المحال التي استطاعت توفير ثلاجات لتخزينها لأيام محدودة وبيعها. لكن بسبب عدم قدرة الغزيين على حفظ اللحوم وفق درجة الحرارة المناسبة بعيداً عن الشمس، كانت تتعرض للتلف.

توجه يوسف عبد السلام (36 عاماً) إلى إحدى العيادات بعدما تناول دجاجاً عمد إلى تخزينه في علبة بلاستيكية لبضع ساعات، وكان قد اشتراه من وسط سوق مدينة دير البلح. يقول لـ «العربي الجديد»: «تعبنا كثيراً من طعام المعلبات والتسمم. أحتاج إلى تنويع الغذاء، وقد اشتريت الدجاج المثلج وحفظت بعضاً منه لساعات قليلة لتناوله في المساء. لكن الحر كان شديداً ولم يكن طعمها يدل على أي شيء فاسد. لكن الأطباء أخبروني أنها فسدت. وفي النتيجة، نعاني جراء الجوع والتسمم». كما توجهت كاميليا ضاهر (37 عاماً) وزوجها وأطفالها الثلاثة إلى العيادة الصحية في مخيم النصيرات نتيجة التسمم بعد تناولهم معلبات وشربهم مياهاً ملوثة. ولا يزال زوجها يخضع للعلاج جراء التسمم، بالإضافة إلى نُجلها الأصغر سلام (3 سنوات). أما هي وابنتها الكبرى سلمى (9 سنوات) وريما (6 سنوات)، فقد تحسنت صحتهن. تقول ضاهر لـ «العربي الجديد»: «دمر منزلنا في مدينة غزة. كنا نحصل على مساعدات ونعد الطعام. لكن في الأيام الأخيرة، لاحظنا أن طعم المعلبات تغير، وقد تسبّب الأمر بتسممنا».

يتنقل الطبيب العام محمد أبو حليمة الذي يعمل في وزارة الصحة ما بين النقاط الطبية في منطقة المواصي ودير البلح، وذلك في خيام خصصت للمعاينات. يلاحظ الأطباء هناك تزايد حالات التسمم البكتيري جراء الأطعمة الفاسدة وعدم تبريدها، منها اللحوم. وهناك التسمم الفطري بعد رصد عدد من الغزيين يتناولون الفطر والحشائش. ويوضح أن الأعراض تتراوح ما بين الإسهال الشديد والتقيؤ والصداع وارتفاع الحرارة وآلام المعدة والدوار، بسبب غياب أدوات النظافة والتخزين. بالتالي، فإن الحالات إلى تزايد بسبب قلة دخول المساعدات الغذائية واشتداد العدوان والحصار من كل الجهات، الأمر الذي دفع الغزيين إلى البحث عن أي مصدر للطعام. ويقول أبو حليمة لـ «العربي الجديد»: «نقيّم الحالة الصحية بناءً على الأعراض. وأحياناً، نحتاج إلى إجراء تحاليل مخبرية من أجل التشخيص بدقة. وكثيراً ما نعتمد على تقديراتنا ونعطي الدواء المتوفر للمريض. لكن في حال عدم استجابته، نطلب إجراء تحليل على الرغم من الضغط الكبير على المنشآت الطبية». ويلفت إلى وجود نقص كبير في المحاليل الملحية، التي تمنح لمرضى التسمم عبر الوريد. يضيف: «المشكلة الأساسية تتمثل في شرب مياه غير نظيفة، ما يزيد من حالات الإصابة بالتسمم، بالإضافة إلى فساد بعض الأطعمة نتيجة الحرارة المرتفعة وعدم القدرة على حفظها في مكان جاف أو بارد». من جهته، يشير الطبيب المتخصص بأمراض الجهاز الهضمي محمد حسونة، إلى أن مضاعفات التسمم الغذائي تعد من الأمور الخطيرة التي يمكن أن تتسبب في مشاكل صحية جسيمة طويلة الأمد. وتشمل المضاعفات الشائعة مشاكل في المعدة والأمعاء مثل الإسهال الشديد والتقيؤ المستمر. ويحذر من ارتفاع حالات التسمم الغذائي التي تؤدي إلى الجفاف وتؤثر على الجهاز العصبي والكلى في ظل ضعف العناية الطبية الفورية في حال تطورت المضاعفات، وعدم وجود معدات ولوازم طبية. وأكثر من يعاني هم الأطفال وكبار السن الذين يحتاجون إلى علاج مكثف ومراقبة دقيقة لحالتهم الصحية. يقول حسونة لـ «العربي الجديد»: «يدخل العشرات يومياً المستشفيات والعيادات بسبب حالات التسمم في مختلف المحافظات في القطاع. وهناك نقص كبير في المضادات الحيوية والأدوية المضادة للطفيليات والمسكنات التي تساهم في تخفيف أعراض التسمم وتسرّع التعافي، حتى الأدوية التي تخفف من الغثيان والتقيؤ ناقصة».

اللحوم تفسد سريعاً (حسين جدي/ الأناضول)

يدخل العشرات يومياً المستشفيات والعيادات بسبب حالات التسمم

اعراض التسمم تتراوح ما بين الإسهال الشديد والتقيؤ والصداع

وكان المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة قد رصد حالات تسمم في غزة بسبب تناول أغذية معلبة منتهية الصلاحية نتيجة للنقص الشديد في الطعام بالقطاع، مشيراً في بيان له إلى أن «السكان يأكلون معلبات منتهية الصلاحية ما يتسبب في تسمم أعداد كبيرة منهم». وأضاف أن «المجاعة والأمراض تتزايد بين سكان القطاع وخاصة الأطفال منهم».

وأوضح البيان أن «الاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسة التجويع الممنهج ومنع المدنيين في غزة من العلاج»، مشيراً إلى أن «جيش الاحتلال الإسرائيلي يستهدف طواقم البلديات بشكل مباشر عند محاولتها إعادة تشغيل آبار المياه في القطاع»، ومذكراً بأن الاحتلال الإسرائيلي يستهدف أيضاً «طواقم الدفاع المدني بشكل مباشر ويتعمد إخراجها من الخدمة».

ومن جراء الحرب وقيود إسرائيلية تنتهك القوانين الدولية، يعاني الفلسطينيون في غزة، وخاصة في مناطق الشمال، من شح شديد في إمدادات الغذاء والماء والدواء، وصلت إلى حد تسجيل وفيات من جراء الجوع. وقد سبق وتوقع وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث، في 12 يونيو/ حزيران الجاري، أن يواجه نصف سكان غزة الموت والمجاعة بحلول منتصف يوليو/ تموز المقبل، ما لم يتم السماح بحرّية وصول المساعدات.

**مليون**

غزي واكثر سيواجهون الموت والمجاعة بحلول منتصف يوليو/ تموز المقبل، ما لم يتم السماح بحرّية وصول المساعدات.

# ليبيا: حملات أهلية لحماية الحياة البرية من الصيد الجائر

أطلق سكان مناطق في جنوب ليبيا وغربها مبادرات تطوعية تهدف إلى حماية أنواع برية من الانقراض بسبب انتهاكات الصيد الجائر للأماكن البرية والمحميات

طرابلس ـ **اسامة علي**

في منتصف مايو/ أيار الماضي تناقلت منصات الإعلام والتواصل الاجتماعي بشكل واسع شريط فيديو أظهر إطلاق مواطنين في مدينة سوكنة، وسط جنوب ليبيا، عدداً من الغزلان البرية من أطراف مدينتهم. وأشاد ليبيون كثيرون بالخطوة التي أعلن أهالي سوكنة أنها تهدف إلى مواجهة الصيد الجائر وحماية الحياة البرية في البلاد. وفي 22 من الشهر ذاته، حذا أهالي مدينة زوارة، أقصى غرب ليبيا، حذو أهالي سوكنة، وأطلقوا عشرة غزلان برية في محمية جزيرة فروة، قبالة شاطئ زوارة، وشددوا على ضرورة حمايتها من أجل توفير ظروف تكاثرها في الجزيرة.

وفي نهاية هذا الشهر، نشرت إذاعة مدينة مصراته لقطات لإطلاق عدد من المهتمين بتربية الحيوانات البرية مجموعة غزلان داخل محمية الهيشة، شرقي مصراته. ونقلت عن المتطوعين في هذه الحملة قولهم إنهم «يهدفون إلى أن تلهم هذه الخطوة مبادرات الحفاظ على التنوع الحيوي وتعزيز البيئة الطبيعية». وكان نشطاء كثيرون في مجال البيئة والحياة البرية والجمعيات المعنية بهذا النشاط قد وجهوا نداءات في مناسبات عدة للتحذير من خطر تعرّض الحياة البرية في البلاد لانتهاكات خطيرة تتسبب في انقراض عدد من أنواعها وحيواناتها بسبب الصيد الجائر، خاصة في ظل الانفلات الأمني القائم وغياب سلطات الردع والمحاسبة.

وفي رد فعلها على الحملات الأهلية، أصدرت حكومة مجلس النواب في بنغازي في نهاية مايو قراراً بإنشاء الهيئة الليبية للصيد البري، وأعلنت منع صيد الأرانب والغزلان بمختلف أنواعها في المناطق التي تعد موطناً طبيعياً لها، خاصة في جنوب ليبيا، ولمدة عامين من أجل حماية الحياة والبيئة البرية، والحفاظ على توازنها وتشجيع تكاثر هذه الأنواع من الحيوانات البرية المهددة بالانقراض.

كما قررت حكومة مجلس النواب ضبط كل الأدوات والمعدات والمركبات الآلية التي تستخدم في الصيد طوال فترة المنع، وطالبت وزارة الداخلية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ وضبط مخالفيه وإحالتهم إلى الجهات القضائية المختصة. كما طالبت الحكومة وزارة البيئة بدعم وتنفيذ خطط لإثراء البيئة البرية في البلاد، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض أو بتناقص أعدادها بشكل كبير.

وفيما يرحب عوض التومي، الناشط في مجال حماية البيئة، بهذا القرار الحكومي، لكنه لا يعتبره أكثر من محاولة لاستثمار المرافقة الإعلامية التي واكبت الحملة الأهلية لإطلاق عدد من حيوانات الغزال البري، ويسأل: «كيف يمكن أن تطبق هذه الحكومة قرارها على المجموعات المسلحة المنتشرة في الصحراء والتي تمارس الصيد الجائر بعيداً عن سلطة هذه الحكومة؟». ويعتبر التومي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الحملة الأهلية التي شهدتها مدن سوكنة وزوارة ومصراته نجحت في إيصال رسالتها المهمة على صعيد التوعية بأهمية البراري وضرورة توفير ظروف العيش للحيوانات فيها، وبرهنت في الوقت نفسه أن الخطر على الحيوانات والحياة البرية عموماً لا يشارك فيه المواطن ويرتبط خصوصاً بالانفلات الأمني وانتشار السلاح». يضيف: «لم يتحدث الإعلان عن حملات في مناطق أخرى من بينها في مدينة ودان المجاورة لسوكنة، وأيضاً عن إطلاق شباب قبيلة المقارحة في الجنوب عدداً من الغزلان في محمية وادي البي. ويخطط نشطاء لكتابة ميثاق يطرحونه على كل سكان المناطق القريبة من المحميات يتعهدون فيه بعدم الصيد لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات تمهيداً لدعم الحياة البرية».

وأكدت العديد من التقارير التي أصدرتها جمعيات ومنظمات معنية بالحياة البرية هجرة الودان البري الذي كان يعيش بشكل كثيف في مناطق الجنوب الغربي، وانفراض الأرنب البري وأنواع من السلاحف النادرة، وأيضاً الفهد المرقط والضبع التي كانت تشتهر بها البلاد. كما حذرت تقارير دولية من انتهاكات واسعة تواجهها الطيور بسبب الجور في الصيد بحثاً عن الطيور الجارحة بهدف الاتجار بها.

ويدعو التومي إلى ضرورة أن تتسع رقعة الحملة الأهلية الداعمة للحياة البرية لتشمل إعادة الحياة للمحميات الطبيعية من خلال تدشين حملات تشجير خاصة في المناطق التي تعرضت لتجريف بسبب فيضانات العاصفة «دانيال» في منطقة الجبل الأخضر، شرق ليبيا، في سبتمبر/ أيلول الماضي، أو المحميات التي تعرضت لإهمال طوال السنوات الماضية، ويؤكد أن حملات التشجير ستوفر الكثير من ظروف العيش، ومنها الغذاء والمأوى، لعودة الحيوانات المهاجرة.

الانفلات الأمني وانتشار السلاح يهددان الحيوانات والحياة البرية (حازم تركية/ الأناضول)

تعرض الحياة البرية في ليبيا لانتهاكات خطيرة (حازم تركية/ الأناضول)



# قانون الجنسية الألماني الجديد يدخل حيز التنفيذ... جذاب وأكثر صرامة

تعتبر الحكومة الألمانية أن الإصلاحات التي طاولت قانون الجنسية الذي يبدأ تنفيذه اليوم تؤكد التزامات ألمانيا الحديثة التي تعزز مكانتها الإقليمية والعالمية، وتحقق هدف منح العمال المهرة إمكانية التحوّل الى جزء كامل من المجتمع في المستقبل

برلين ـ **شادي عاكوم**

يدخل قانون الجنسية في ألمانيا الذي أقرّه البرلمان (بوندستاغ)، في يناير/ كانون الثاني الماضي، حيز التنفيذ اليوم، بعدما أدخل النواب إصلاحات وتعديلات عليه، وبات باعتقادهم أكثر جاذبية للعمال الماهرين والأجانب المقيمين في البلاد وفق قواعد واضحة وصارمة، في مقدمها الاندماج الناجح.

يأتي ذلك فيما لا يزال القانون يلقى اعتراضاً من «حزب البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف، وأكبر كتلة للمعارضة في «البوندستاغ» التي تضم حزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي. وأعلنت الكتلة أنه في حال تسلّمت الحكم ستُعيد النظر في بعض التعديلات، باعتبار أن «الجنسية الألمانية ليست للبيع، ولا يجب أن تمنح بسهولة». وسيسمح القانون الجديد للشخص المقيم منذ أكثر من خمس سنوات فقط وبملك وظيفة ثابتة بالتقدم للحصول على الجنسية، بعدما كان حق التجنيس يتطلب الإقامة ثماني سنوات على الأقل في البلاد. كما سيمنح القانون الجديد، بشروط صارمة، أصحاب المهارات الخاصة حق الحصول على الجنسية خلال ثلاث سنوات. إلى ذلك، بات يحق لطالب الجنسية الاحتفاظ بجنسيته، ما يعني أن الجنسية المزدوجة والمتعددة باتت من حق الجميع بموجب القانون الألماني، كما يمكن أن يحصل أطفال الوالدين الأجانب والذين ولدوا في ألمانيا على الجنسية تلقائياً إذا عاش أحد الوالدين لمدة خمس سنوات على الأقل في البلاد. وقد استبعد القانون مرتكبي الجرائم من حق الجنسية، وكذلك المصابين بأمراض مزمنة، أولئك الأشخاص غير القادرين على إثبات المستوى المطلوب للغة.

على صعيد آخر، يجب أن يلبي مقدم الطلب متطلبات إضافية، من بينها أن يكون لديه تصريح إقامة دائمة والذي يحصل عليه عادة خلال ثلاث سنوات من وجوده في البلاد إذا كان قادراً على تأمين لقمة العيش لنفسه ولعائلته، ولا يتلقى أي إعانات اجتماعية، وأن يثبت امتلاكه مهارات اللغة الألمانية من مستوى» بي 2»، وينجح في اختبار التجنيس ويحقق أداءً وظيفياً جيداً، ويوافق على الالتزام بالقانون الأساسي.

وتتحدث تقارير عن أن 86% من الأشخاص الذين يحاولون الحصول على الجنسية الألمانية يعملون في وظائف دائمة أو لحسابهم الخاص، و43% ممن أكملوا مؤهلاتهم التعليمية أو التدريبية، و70% ممن يملكون شهادة لغة ألمانية.

وأسقطت الإصلاحات من القانون الجديد شرط التخلي عن الجنسية الأصلية للمتقدمين من أجل الحصول على الجنسية الألمانية. وسيجري قبول الجنسية المزدوجة، وأيضاً فترة السنوات الثماني التي كانت تعد شرطاً أساسياً إلا في حالات استثنائية بينها مزاولة أشخاص اختصاصات معينة أو تصنيفهم من ذوي الكفاءات العالية الذين أثبتوا جدارتهم واندماجهم في المجتمع، علماً أنه جرى تجنيس أكثر من 200 ألف شخص العام الماضي. في السياق، تفيد تقارير بأن الدوائر المعنية بالجنسية في الولايات الألمانية تشهد ضغوطاً متزايدة، وباتت مثقلة بالأعباء مع تسجيل زيادات كبيرة في طلبات التجنيس واستفسارات كثيرة حول اللوائح والشروط الجديدة، من بينها طلبات للاجئين وصلوا إلى البلاد خلال الأعوام القليلة الماضية.

ويعلّق كثيرون بأن «هذا الواقع سيتسبب في مرحلة أولى بإبطاء الإجراءات بدلاً من تسريعها، لذا يجب أن تضمن الحكومة الفيدرالية وجود إدارة واقعية في مقابل تحلي المتقدمين بالصبر». وشهدت ولاية شمال الراين (فستفاليا)، نحو 60% من الاستفسارات عن الجنسية، فيما لم تتجاوز هذه الاستفسارات نسبة 7% في باقي الولايات. وكان لافتاً تشديد وزيرة الداخلية نانسي فيزر على أن «أي شخص لا يشاركنا قيمنا لن يحصل على الجنسية الألمانية. وقد رسمنا خطاً أحمر واضحاً للغاية، وجعلنا القانون أكثر صرامة من السابق». من جهة ثانية، اعتبر مراقبون أنه وبالرغم من أن حجر الزاوية في الإصلاحات والمزايا والامتيازات المعتمدة في القانون الذي صاغه الائتلاف الحاكم والذي يضم أحزاب الاشتراكي الديمقراطي والخضر والليبرالي تهدف لاستقطاب أصحاب الكفاءات للبقاء في المنافسة العالمية على العمالة الماهرة من خلال فتح منظور أفضل للاندماج الكامل بما في ذلك جواز السفر الألماني، يبدو أن البيروقراطية المعتمدة في الإدارات والسفارات والقنصليات ستعرقل التنفيذ عملياً، ولا سيما أن التململ والإحباط يصيب أصحاب المهن الحرة من أطباء وصيادلة ومهندسين وفنيين وتقنين والذين حصلوا على عقود عمل أو قبول لدراسات عليا، وهو ما لن يخدم ألمانيا مستقبلاً اذا ما استمرت الإجراءات على هذا النحو.

الجنسية المزدوجة من حق الجميع في القانون الجديد

تشهد الدوائر المعنية بالجنسية في الولايات الألمانية ضغوطاً متزايدة

تدريب لاجئين في شركة «بي إم دبليو» بميونخ (يورغ كوخ/Getty)